

مجلس التنمية الصناعية

الدورة السابعة والثلاثون

فيينا، ١٠-١٢ أيار/مايو ٢٠١٠

البند ١٣ من جدول الأعمال المؤقت

موعد دورة المؤتمر العام الرابعة عشرة ومكان انعقادها

موعد دورة المؤتمر العام الرابعة عشرة ومكان انعقادها

تقرير من المدير العام

عملاً بمقرر المؤتمر العام م ع-١٣/م-٢٠، تقدّم هذه الوثيقة معلومات عن المشاورات التي أجراها المدير العام مع حكومة إندونيسيا، ردّاً على ما أبداه ذلك البلد من اهتمام باستضافة دورة المؤتمر العام الرابعة عشرة.

١- عملاً بالمادة ٤ من النظام الداخلي للمؤتمر العام، تُعقد دورات المؤتمر العادية في مقر المنظمة، ما لم يقرّر المؤتمر خلاف ذلك. وقد اعتمد المؤتمر، في دورته الثالثة عشرة، المقرر م ع-١٣/م-٢٠ بشأن موعد الدورة الرابعة عشرة ومكان انعقادها. وذكّر في ذلك المقرر أن دورة المؤتمر الرابعة عشرة قد تقرّر مؤقتاً عقدها في فيينا من ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. بيد أن المؤتمر أحاط علماً أيضاً بأن إندونيسيا أبدت اهتمامها باستضافة الدورة الرابعة عشرة.

٢- وطلب المؤتمر في مقرره إلى المدير العام أن يجري المشاورات اللازمة مع إندونيسيا، خصوصاً فيما يتعلق بالمادة ٨ من النظام الداخلي للمؤتمر العام. وتجدد الإشارة إلى أن

لدواعي التوفير، طُبِعَ من هذه الوثيقة عدد محدود من النسخ. ويرجى من أعضاء الوفود التكرم بإحضار نسخهم من الوثائق إلى الاجتماعات.



المادة ٨ تنص على ما يلي: "تتحمل الدولة المضيفة النفقات الإضافية الفعلية، المباشرة أو غير المباشرة، المرتبطة بعقد دورة ما خارج مقر المنظمة".

٣- وفوض المؤتمر أيضاً لمجلس التنمية الصناعية، وفقاً للفقرتين ٢ (ب) و ٤ من المادة ٨ من دستور اليونيدو، بأن ينظر أثناء دورته السابعة والثلاثين في مكان وموعد انعقاد دورة المؤتمر العام الرابعة عشرة وأن يبتّ بشأنهما.

٤- وعملاً بمقرر المؤتمر، أجرت الأمانة اتصالات منتظمة بممثلي الحكومة الإندونيسية. وتضمنت تلك الاتصالات سلسلة لقاءات ونقاشات مفصلة بين الأمانة وممثلي الحكومة الإندونيسية خلال الأسبوع الذي عقدت فيه دورة المؤتمر العام الثالثة عشرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، ركزت على متطلبات عقد المؤتمر العام خارج المقر. وعقب ذلك، ظلت الأمانة على اتصال منتظم بممثلي الحكومة الإندونيسية.

٥- وفي رسالة مؤرخة ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، موجهة إلى المدير العام، أشار وزير الصناعة الإندونيسي إلى أن حكومته سيشرفها كثيراً أن تكون إندونيسيا هي البلد المضيف للمؤتمر. وأشار الوزير أيضاً إلى أنه سيتشاور مع الوزارات والمؤسسات الحكومية المعنية. وفي رسالة لاحقة إلى المدير العام، مؤرخة ١١ شباط/فبراير ٢٠١٠، ذكر الوزير أن الحكومة تنتظر موافقة الرئيس قبل تأكيد ما إذا كانت إندونيسيا ستتمكن من استضافة دورة المؤتمر العام الرابعة عشرة في بالي. وعند كتابة هذا التقرير وإنجازه، لم تكن الأمانة قد تلقت من الحكومة الإندونيسية تأكيداً رسمياً بذلك. وفي حال حدوث أي مستجدات في هذا الشأن، سيجري إبلاغ الدول الأعضاء بها.

الإجراء المطلوب من المجلس اتخاذه

٦- يُرجى من المجلس أن يأخذ المعلومات الواردة في هذه الوثيقة بعين الاعتبار عند اتخاذ قراره بشأن موعد دورة المؤتمر العام الرابعة عشرة ومكان انعقادها.